

ما في هذا المجلد تكملة التهذيب في المنطق وشرحه للمولى داود الاسود  
وشرحه رسالة القياس للمولى موسى الاسود رحمهما الله تعالى بفضله

منطق



امری

۱۱۷۷

صفة توحيد تيميز اعيان بين صفاتي لا يحكم العقل  
الفقه علم بالاركان الشرعية العملية غير ادلتها التفصيلية  
اصول الفقه علم يعرف به احوال الدارين والافعال  
في كتاب التفتاوية للشيخ

هذه رسالة شكملة في المنطق لداود داغدي المرحوم  
يسمى

مدبر و ماسح الوجود  
المحمد بن محمد بن  
محمد بن محمد بن  
العرف بن محمد بن  
بال مراده الديوب  
والاحوي  
عقلم



T. C.  
KÜTAHYA  
Vahid Paşa Kütaphane  
Müdürliği  
Sayı  

---

956







وكذا الكلمات ويجزئ ليس لها وجود في الخارج وإنما الوجودية  
 أفراد بعض الطبيعي **القول الثاني** ان كان حقيقياً وهو  
 ما يقصد به تصور حقيقة الشيء أو الشيء وهو ما يقصد به  
 تفصيل معنوم اللفظ شرط صحة ثلثه كونه مساوياً للثبوت  
 واجتماعه وظهوره في الحال وشرط صحة قوله عن الاغلاط  
 اللفظية وهو ما يقصد به القريب من ذلك ما يحتمل ان يرسم فان  
 القريب فقام والاشفاق في التصديق **القول الثالث** ان  
 يحتمل الصدق والكذب فان حكمه في شئ من الاشياء او في شئ من  
 موجبة او سالبة ويجزئ الاول موضوع والثاني محمول والاشياء  
 رابعة وان حكمها في الاشياء سالبة او سالبة او سالبة او سالبة  
 او بعدم شرطية متصلة موجبة او سالبة او سالبة او سالبة  
 مقدر في الثاني حال وهو موضوع ان متصلة في شئ من الاشياء  
 وان افرادها فان ثبتت كلها او بعضها محمولة كلية او جزئية  
 في الحقيقة حال الحكم وجود الموضوع في الخارج فان تحققها في  
 الحقيقة او في العقل فالعقلية وقد يحتمل السبب في ذلك ان يكون  
 معدولة ومقابلها في الحقيقة وقد يخرج بكيفية النسبة في شئ من  
 وما به البيان جريته فان حكمها بالضرورة ما دام ذات الموضوع  
 او ما دام وصفه شرطية عامة او في وقت معين فوقية مطلقة او غير  
 معين في متشعبة مطلقة وان بدوامها دامت الذات فذاتية مطلقة او ما  
 دام الوصف فوقية عامة وان لم تكن في الحقيقة عامة وان ثبتت اطلاقاً  
 ببعض احيان وصف الموضوع في شئ من مطلقة او بوقت معين مطلقة وفيه  
 وان بهما ملاحظة ان تفصيل الحكم ليس بالضرورة في كل مكان عامة وان ثبت  
 امكانها ببعضها في شئ من ممكنة او بوقت معين ممكنة وفيه بسلطة  
 وقد تفيد العاشقان والوقتية بالادوام الزاوية في شئ من الشرطية الخاصة  
 والعرفية الخاصة والوقتية ومتشعبة وقد تفيد المطلقة العامة بالضرورة

بمعنى قول خارج

بمعنى قضاي

الزائفة

الزائفة فتسمى الوجودية بالضرورة وبالادوام الزاوية فتسمى  
 الوجودية بالادامة وقد تفيد الممكنة العامة بالضرورة من كائنها  
 فالممكنة الخاصة فبذلك كانت لادوام اشارتها الى المطلقة عامة  
 والضرورة الى ممكنة عامة فالقضية الكيفية موافقة الكيفية الحقيقية  
 بله **فصل** في شرطية المتصلة للضرورة ان يلزم  
 الثالث للضرورة والتفافية ان لم يلزم ومنفصلة حقيقة ان كان التناقض  
 او عدمه بين عينيهما وتقيدهما ومانعه لجمع ان بين عينيهما مانعه لخلو ان بين  
 تقيدهما مانعه لخلو ان كان التناقض او عدمه لزاوية الجزئية والتفافية  
 لا اتفاقاً كذا في شئ من الحكم فيها ان في زمان معين في شئ من  
 وان في الزمان فان ثبتت بالاشياء او بعضها محمولة كلية او جزئية  
 وطرفا الشرطية في الاشياء فثبتت كليتان او متعلقتان او متعلقتان  
**حاشية** بين الملزم وتقيدهم اللزوم العنا كجمعي وعكسي او كلي او جزئي  
 الحقيقي يستلزم غيره كقضية اخرى من زمان معين كالحال  
**فصل** في التناقض اختلاف مقدمات بحيث يلزم لذاته من صدق  
 كل كذب الاخرى وبالعكس ولا يلزم للاختلاف في الكيف وفي الكم وفي  
 جهة والاتحاد في النسبة والنقيض للضرورة الممكنة العامة وبالعكس  
 العكس والادامة المطلقة العامة وبالعكس والمشرطة الحتمية الممكنة  
 والوقتية الحتمية المطلقة والوقتية الممكنة والوقتية المطلقة والوقتية  
 وتقيدهم الحتمية مطلقة مودعه كقول بين مفهومين في شئ من  
 العكس مستوي بتدليل طرفي الحقيقة مع بقا الصدق والكيف و  
 الموجبة انما تنفك في شئ من الاشياء الكلية سلبية كلية وجزئية  
 لا تنفك في الاشياء الجزئية وبما يجب بجهة من الوجبات تنفك في الاشياء  
 والعاشقان حتمية مطلقة ونما حتمية لا دائمة الوقتية والوجودية  
 ومطلقة العامة ومطلقتان مطلقة عامة ولا عكس للممكنة ومن  
 الاشياء تنفك العاشقان دائمة مطلقة والعاشقان عرفتية عامة ونما حتمية  
 عرفتية عامة لا دائمة في البعض ولا عكس للباقي وبما تنفك  
 وبالعكس وبالضرورة فصل على التقيدهم بتدليل تقيدهم

فصل في قض

بمعنى عكس

بمعنى قض



میت قبا

از مستفصله

ان منفصلة عن متعلقه المستثنى فيه النقيض هو بيان بطلانه فيحصل على كماله  
القياسي في مخالفة ومقابلته فيقيم ثم القياس فينتج ان مقتضى  
ان تركب من مقتضيات لا يشتمل على ما ذكرنا من مقتضى النتيجة المحققة  
وغيره ناشئة الى النتيجة وهكذا الى ان يحصل المطلوب فهو المطلوب في الخارج  
منفصولا في هذا الجواب الصورة وانما يجب اما في مقتضى برهان  
ان تركب من يقينيات لم يأت ان كان الاوسط علة للنتيجة في الاقتران  
وخارج واما في ان الاقتران في خطابه ان من ظنية او مقبولة  
وجعل ان من مشهورات او سمات وشعوان من مخيلات ومخاطبة  
وهو قياس فاسد صورة حاشية اعلم انه لا بد من  
معرفة رد الاقتران بعضها الى البعض واما رد الاقتران الى الاقتران  
ان كان مقتضى التالى في مقتضى الشوطى شاكلا في الموضوع  
فان يجعل الاقتران في مقتضى وهو حمل حمل المطلوب على حمل الاقتران  
كبر وان لم يكونا في مقتضى المستثنى فيه العادة اليه فان  
يحمل على التالى باذن لازم للمقتضى هو جود وجعل صغرى وجعل على ما هو لازم  
للمقتضى هو جود باذن موجود وجعل كبر ورد مقتضى المستثنى فيه النقيض  
اليه فان يجعل على مقتضى باذن ملزوم للتالى وهو معدوم وجعل صغرى وجعل على  
هو ملزوم للتالى معدوم باذن معدوم وجعل كبر ورد مقتضى المستثنى فيه  
في العادة اليه فان يجعل على الاقتران باذن مناف لعدلية هو جود وجعل صغرى وجعل على  
ما هو ملزوم لعدلية هو جود باذن ليس موجود وجعل كبر ورد مقتضى المستثنى  
في مقتضى النقيض اليه فان يجعل على النقيض الاقتران باذن مناف  
لنقيض المحقق لعدلية وجعل صغرى وجعل على ما هو مناف للنقيض المحقق  
باذن ليس محقق وجعل كبر واما رد الاقتران الى الاقتران في مقتضى  
فان يجعل ثبوت في الاوسط لموضوع مطلوب مقدما ومطلوب تاليا  
ويستثنى عليه مقتضى والى الاقتران في مقتضى المستثنى فيه  
يرد ويبين في الاوسط ويبين منافيه ويستثنى عليه الاوسط  
واما رد مقتضى المستثنى فيه العادة الى مقتضى فان يرد ويبين

محبت والاقيب



T. C.  
KÜTAPHYA  
Vahid Paşa Kitaplığı  
Müdürlüğü  
Sayı  
957



عنه مقدم ونقيض التالي ثم يستثنى عليه المقدم وورده  
مستثنى عنه النقيض اليه فان يورده عليه  
المقدم ونقيض التالي ثم يستثنى نقيض التالي وانما رده  
المستثنى عنه المستثنى منه المحال الى المستثنى فان يجعل الزر استثنى  
عنه مقدما وجعل نقيض الاخر تاليا ثم يستثنى عليه المقدم  
ورده مستثنى عنه النقيض اليه فان يجعل نقيض الجزر استثنى  
نقيضه مقدما وجعل عين الاخر تاليا ثم يستثنى عليه  
المقدم وقع الفراغ تنقيفه





956  
58